



الهجرة غير الشرعية عبر سواحل اليمن

أبريل ٢٠٢١

تحرير

أبو طالب فتوح

مرصد مكافحة الإرهاب بملتقى الحوار

برج ١٠١ ، امتداد الامل أوتوستراد المعادي ، الدور الثاني شقة ٢٤، القاهرة.



مقدمة

الهجرة غير الشرعية (المفهوم ، الأسباب) .

ساحل اليمن (الحدود الجغرافية ، السلطة) .

دور ساحل اليمن في الهجرة غير الشرعية .

الأثار السلبية للهجرة غير الشرعية .

الانتهاكات الانسانية للمهاجرين في اليمن .

جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة الهجرة غير الشرعية .

خاتمة .

النتائج والتوصيات .

المراجع .

مقدمة

تعد قضية الهجرة غير الشرعية من أهم القضايا التي تهرق المجتمع الدولي والمنظمات الدولية، كما تسبب القضية العديد من المشكلات للدول التي يسعى المهاجرون إليها ودول العبور، إضافة إلى ارتفاع معدلات الجريمة والإتجار بالبشر وانتشار الأمراض الوبائية وانخراط بعض المهاجرين في الجماعات الإرهابية.

أشارت المنظمة الدولية للهجرة أن "حوالي ١١,٥٠٠ شخص سافروا بحراً، في كل شهر من عام ٢٠٢٠ من منطقة القرن الأفريقي إلى اليمن ، مما يجعل هذا "الطريق البحري" أكثر طرق الهجرة ازدحاماً في العالم.

تشكل قضية الهجرة غير الشرعية أخطر القضايا الاجتماعية، التي لا تزال تؤرق المجتمع الدولي، وهي مشكلة شديدة الحساسية لكونها تمس جميع شرائح المجتمع ، بحيث أصبحت الظاهرة لا تقتصر على الشباب خاصة الذكور منهم، بل ارتفع خط بيانها إلى فئة الإناث و حتى الأطفال ، وتعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية.

تعتبر قضية الهجرة غير الشرعية عبر سواحل اليمن من الموضوعات الشائكة، حيث يقطع كثير من المهاجرين الأفارقة يصل عددهم بالألاف المسافات الطويلة نحو اليمن، ويركبون البحر بقوارب متهاكلة تقذف بهم أحياناً في الماء فيلقون حتفهم، أو ربما يصلون إلى الضفة الأخرى، حيث تتحطم أحلامهم بحياة أفضل في جبال اليمن وصحاريها.

الهجرة غير الشرعية (المفهوم ، الأسباب)

الهجرة غير الشرعية هي قيام شخص لا يحمل جنسية الدولة أو غير المرخص له بالإقامة فيها بالتسلل إلى الدولة عبر حدودها البحرية والبرية أو الجوية أو دخول الدولة عبر منافذها الشرعية بوثائق و تأشيرات مزورة ، و تعرف المفوضية الأوروبية للهجرة غير الشرعية بأنها ظاهرة متنوعة تشمل أفراد من جنسيات مختلفة يدخلون إقليم الدولة بطريقة غير مشروعة عن طريق البر والبحر والجو بما في ذلك مناطق العبور والمطارات ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من المهربين و التجار.

تتعدد الدوافع لظاهرة الهجرة غير الشرعية ، فهناك المهاجرين من مظاهر البطالة وانعدام الأمن وانخفاض الأجور وتدني مستوى المعيشة في بلدانهم والملاحظ أن دول الطرد غالباً ما تكون الدول الفقيرة.

تتعدد الأسباب التي تدفع الأشخاص إلى اتخاذ القرار بالهجرة وترك بلدانهم، ويشمل ذلك كل أنواع الهجرة؛ سواء الطوعية أو القسرية، وكذلك الحركات المؤقتة والدائمة، وتشترك بلدان منطقة شرق أفريقيا في العديد من الأسباب المشتركة التي تدفع إلى الهجرة، والتي جعلت من المنطقة تنصدر كافة أقاليم القارة الأفريقية من حيث أعداد المهاجرين.

شهدت السنوات الأخيرة ارتفاع إعداد المهاجرين ؛ بسبب تسهيلات العصابات الحوثية وخفر السواحل اليمنية للهجرة غير الشرعية عبر سواحل اليمن ، حيث يقوم تجار التهريب -وهم عبارة عن مافيا يمنيون وأفارقة- بمساعدة ضحايا تجارة التهريب من الخروج من بلادهم من خلال نقلهم من موطنهم الأصلي إلى اليمن، عبر رحلات في قوارب صيد، وإيصالهم إلى الشواطئ اليمنية.

عشرات الآلاف من الأثيوبيين فروا من بلادهم منذ أواخر عام ٢٠١٥؛ بعد قمع قوات الأمن في إقليم أروميا، مما أسفر عن مقتل أكثر من ١٠٠٠ شخص واعتقال آلاف آخرين ؛ مما أدى إلى نزوح أعداد كبيرة من شرق إثيوبيا إلى اليمن، كما أدت عوامل الجفاف وانعدام الأمن في الصومال بسبب جماعات الشباب الارهابية المسلحة الى فرار الكثير من الصوماليين الذين يأتون بطرق غير نظامية ويفتقرون إلى الوضع القانوني لدى وصولهم إلى المملكة السعودية وبالتالي يكونون عرضة دوماً للملاحقة و الطرد.

ساحل اليمن (الحدود الجغرافية ، السلطة)

مساحة ساحل اليمن: يقدر الشريط الساحلي لليمن بحوالي ٢٤٥٠ كيلو متراً .

الحدود الجغرافية : يطل ساحل اليمن على كلا من البحر الأحمر، خليج عدن، والبحر العربي.

أهم المدن : تقع على ساحل اليمن مدن هامة هي (تعز ، المكلا ، الحديدية ، الغيضة)

السلطة : تتقاسم السلطة بين الحكومة المعترف بها دولياً وجماعات الحوثيون ، حيث تسيطر جماعات الحوثيين على شمال غربي اليمن، كما تتحكم تلك الجماعات في سواحل اليمن (منطقة مضيق باب المندب) وهي منطقة مرور الهجرة الغير شرعية.

دور ساحل اليمن في الهجرة غير الشرعية :

تساهم العصابات بالإضافة لتسهيلات حراس الساحل ووجود شبكات متكاملة ترتب الهجرة غير الشرعية: وهي تقوم بالدعاية لها والترغيب فيها، وتستثمر فيها الكثير، معولة على أن العائد منها بات كبيراً، والطلب عليها لا ينقطع . ويرسل المهربون والمتاجرون بالبشر قوارب الهجرة من "أوبوك" في جيبوتي و"بوساسو" في الصومال، وقد وصل هذا العام ٣٨ % من المهاجرين عبر جيبوتي، بينما أتت الأغلبية (٦٢ %) إلى الساحل الجنوبي لليمن من الصومال. يستخدم أغلبية المهاجرين طريقاً أقصر وأكثر أماناً بين جيبوتي وباب المندب في اليمن، يستغرق اجتيازه عدة ساعات بواسطة زوارق صغيرة بحرية، يصل هؤلاء المهاجرين في الغالب على متن قوارب كبيرة، وأحياناً يستخدمون سفن تهريب بمقابل مادي، حيث تتجاوز تكلفة الهجرة وعمليات تهريب البشر تتجاوز ٣٠٠ دولار للشخص الواحد ، ويصل أحياناً

إلى ٥٠٠ دولار عن كل مهاجر والمحظوظين من يصلون إلى السواحل اليمنية بأمان، لأن الكثير من المهاجرين يتعرضون للضرب وأحياناً تقوم عصابات التهريب بإرغامهم على مغادرة السفينة أو القارب على مسافات بعيدة من السواحل خوفاً من تعرض السفن للاحتجاز.

الجنسيات الوافدة : اليمن عبارة محطة عبور (ترانزيت) للمهاجرين القادمين من القرن الإفريقي

يصل عدد المهاجرين إلى أكثر من ١٠ آلاف شخص شهرياً بناءً على إحصائية الأمم المتحدة لعام ٢٠١٩. معظم المهاجرون من بلدان القرن الإفريقي (اثيوبيا و الصومال وجيبوتي).

جهة الوصول : يسعى المهاجرين أن تكون وجهتهم الأخيرة دول الخليج العربي (عمان ، السعودية) ، أو توجههم إلى الدول الأوروبية (بريطانيا، ايطاليا، فرنسا).



مناطق السيطرة الحوثية ودورها في الهجرة غير الشرعية

الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية

في الآونة الأخيرة تقوم عليها منظمات إجرامية لزيادة حجم الهجرة غير الشرعية ، حيث اتخذت من تلك العملية وسيلة للربح والثراء، حيث تصل تلك الأرباح المنظمة إلى ٥ مليارات دولار وهي نوع من التجارة الربحية تأتي في المرتبة الثالثة عقب تجارة المخدرات والسلاح.

وترد تلك المنظمات تهريب ما يصل إلى مليون شخص سنوياً، وليس هناك مجال للشك بأن زيادة أعداد المهاجرين غير الشرعيين في أي بلد تعد ظاهرة لها انعكاساتها وتأثيراتها في الجوانب المختلفة للحياة في المجتمع الإقليمي أو على الصعيد الدولي كما تؤثر الظاهرة في قاطرة التنمية التي تتبناها أي دولة.

استمر توافد المهاجرين من بلاد القرن الإفريقي إلى اليمن، خلال السنوات الماضية، على الرغم من الحرب الشرسة هناك، وما خلفته من تداعيات على مختلف المستويات، وساعدت ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الانحطاط والانحلال الأخلاقي في المجتمع وما يترتب عليه من انخفاض للقدرة الإنتاجية والاقتصادية وما يتبعه من تفكك اجتماعي ، وربما تنتهي الرحلة بحوادث مأساوية لبعض المهاجرين، الذين يبدون بأعمار بين ١٦ و ٣٥ عاماً، كما تتأثر الناحية الاجتماعية بالجريمة المنظمة لما تمارس تلك الجماعات من تحكم في المنظمات الاجتماعية الرسمية وغير الحكومية عن طريق التدخل بطريقة غير شرعية (رشوة، تقديم مساعدات، تسهيلات) بغرض إرساء أفكارها وتجنيد ضعاف النفوس المنظمات الارهابية المتطرفة وتنفيذ أغراضها .

كما تقوم الجماعات المهربة بتنظيم الجريمة حيث تقوم بتهديد الاقتصاد الإقليمي والعالمي عن طريق التدخل خاصة في الدول التي تمر بمراحل تحول اقتصادها إلى اقتصاد السوق بشكل إيجابي يتمثل في قيامها بغسل أموالها والمتحصلة من تجارتها غير المشروعة، حيث لا يتم دفع ضرائب على تلك الأموال مما يؤدي إلى حرمان تلك الدولة من موارد مالية إضافية كان من الممكن توظيفها في مشروعات عامة واستثمارية، إضافة إلى تأثير تلك الأموال بطريقة سلبية على الأنظمة المالية والمصرفية و استقرار أسعار الصرف ، وهو ما تقوم به جماعات الحوثيين في إستغلال المهاجرين غير الشرعيين من الافارقة في اليمن .

كما تهدد الجماعات المنظمة القائمة على التهجير غير الشرعي للمهاجرين سيادة الدولة ونسيجها الاجتماعي فتمثل نقطة خطر حتى على حقوق الأشخاص الذين كانوا هدفاً لتلك الجرائم بغض النظر عما تسببه من فقدان للثقة في العملية الديمقراطية في البلاد المختلفة التي تسيطر عليها تلك الجماعات.

تفشي عمليات الإجرام المنظمة الذي يعد الهجرة غير الشرعية أحد أهم ركائز وغاياته ، حيث تؤثر ظاهرة الهجرة غير الشرعية سلباً على الناحية الأمنية في الدولة باعتبارها من الجريمة من منظمة أنتجت الجريمة المنظمة عبر الوطنية (الجريمة العالمية) نمطاً جديداً من حيث (نوع الجريمة، أسلوبها كيفية ارتكابها)، حيث انتشر وتزايد حجم ما يقوم به

المجرم الوظيفي الذي تدفعه الظروف والعوامل الخارجية لارتكاب جريمة بفعل ظرو فه الوظيفية (جرائم أصحاب الياقات البيضاء) كذلك انتشرت جرائم شبكات الانترنت.

كما يجد رجال الأمن صعوبة في اكتشاف الجرائم وذلك لحسن تخطيط تلك الجماعات لجرائمها واستخدامهم للتقنيات الحديثة بين أنشطتها الإجرامية، الأمر الذي يستتبع قيام الأجهزة الأمنية المعنية بالتحديث المستمر لأجهزتها وبرامجها وأفرادها لمواجهة ذلك النوع من الجرائم.

الانتهاكات الانسانية للمهاجرين في اليمن

خلال عام ٢٠١٠ ارتفعت نسبة المسافرين الأثيوبيين نظرا لتسهيلات قوات الأمن وحرس الحدود اليمنية، ولكن هناك فارق واضح في أعداد المهاجرين عبر السواحل اليمنية بين الحكومة اليمنية وسيطرة الحوثيين حيث تزايدت الهجرة غير الشرعية منذ سيطرتهم عام ٢٠١٤ على بعض الموانئ الساحلية ، ومع استمرار تصاعد أعمال العنف وعدم وضع الحلول والمعالجات للأزمات السياسية أصبحت الهجرة من القرن الإفريقي إلى السواحل اليمنية نشطة وبشكل يومي، حيث تعتبر اليمن من أكثر الدول الإقليمية في شبه الجزيرة العربية عرضة لاستقبال النازحين الأفارقة الواصلين عن طريق التهريب إلى السواحل اليمنية المتمثلة بسواحل محافظة أبين، شبوة، حضرموت، بالإضافة إلى إنزال النازحين بين الحين والآخر على ساحل مديرية ذباب وباب المندب (محافظة تعز).

إن عملية تهريب المهاجرين عن طريق البر والجو ، يدر أرباحاً عالية للمهريين ويتحمل فيه المهاجرون كل المخاطر. برزت الهجرة من إثيوبيا إلى اليمن وتحديدأ المحافظات الجنوبية التي تشهد حروب وغيرها بشكل كبير في الآونة الأخيرة، حيث ازداد تدفق الأعداد بصورة ملفتة للنظر على جانب الطريق الرابط بين عدن وصنعاء، ووفقاً لبعض التقارير على الطريق الساحلي الواقع بين مدينة عدن اليمنية ومنطقة مضيق باب المندب، لا يكاد يمر يوم دون عبور المئات من المهاجرين، لا يحملون في الغالب سوى ما يرتدونه من ملابس تعكس حالتها الأوضاع المادية الصعبة التي جعلتهم يضطرون للهجرة، والغرض من الهجرة هو البحث عن العمل وأنهم يتخذون من اليمن طريقاً للوصول إلى السعودية او غيرها من الدول، لكن الأمور أصبحت أكثر صعوبة بسبب الإجراءات المشددة على إثر تفشي فيروس كورونا المستجد .

لا يدرك أغلب المهاجرين من القرن الإفريقي إلى اليمن حقيقة الأوضاع الأمنية في هذه البلاد، حيث يواجهون مخاوف خطيرة تتعلق بسلامتهم وحمايتهم من المعارك النشطة هناك، أو من انتهاكات مثل الاختطاف والتعذيب من أجل الفدية والاستغلال والاتجار بالبشر من قبل الجماعات الحوثية

وأوضحت تقارير الإغاثة الظروف المعيشة الصعبة للاجئين ، وتظهر "كيف يصطف اللاجئون هناك في طوابير من أجل الحصول على الطعام، وذلك بجوار مكب للقمامة، دون أن تكون هناك دورات مياه" إن المعتقلين لم يتمكنوا من

تغيير ملابسهم أو الحصول على المستلزمات الأساسية للنظافة. وتابعت: "نحن قلقون من تفشي الأمراض المعدية في حال استمرار الظروف المعيشية الحالية، كما أشارت التقارير وجود اعتداءات جنسية ضد النساء في الموقع." وتشير تقارير منظمة الهجرة أن معظم ممن وصلوا إلى اليمن في عام ٢٠١٩ كانوا يريدون الاستمرار في رحلتهم، نحو المملكة العربية السعودية، وتأتي غالبية من هؤلاء المهاجرين ٩٢٪ من المناطق الريفية في أوروميا وأمهرة وتيغراي الأثيوبية.

وتشير المنظمة إلى "أنواع الأذى التي يتعرض لها شباب القرن الأفريقي على أيدي مهربي البشر" عبر ممر خليج عدن. أكدت منظمة الهجرة الدولية أن "حوالي ٢٨٠ شخصا تم حشرهم في قارب واحد، للوصول إلى اليمن" مع نقص في الأكسجين في القارب، مؤكدا أن بعض هؤلاء "انتحروا بإلقاء أنفسهم في البحر." كما تقوم العصابات مهربي البشر من احتجاز المهاجرين عند وصولهم إلى اليمن، وتعرضوا للضرب والتعذيب وسوء المعاملة والتهديد والمطالبة بدفع فدية.

يعيش آلاف المهاجرين المحتجزين في اليمن، ومعظمهم من الإثيوبيين، في ظروف معيشية صعبة، وقد دعت الأمم المتحدة إلى إطلاق سراحهم، وتتجدد المخاوف من تجنيد بعض المهاجرين قسراً للقتال في الحرب التي تشهدها البلاد. تقوم ميليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من إيران، بالقيام بانتهاكات جسيمة بحق المهاجرين الأفارقة، كان آخرها (مارس ٢٠٢١) إطلاق مقذوفات على مركز احتجازهم في صنعاء، ما تسبب في وفاة العشرات منهم، ومطاردتهم وإجبارهم على النزوح عبر الحدود، وسعت الميليشيا الحوثية لإجبار ممثلي الجاليات على نفي جرائمها بحق المهاجرين، وتجنيدهم القسري والزج بهم في المعارك دون أي إنسانية أو رحمة، واستغلالهم بدون وجه حق في عمليات انتحارية. كما اتهمت منظمة هيومن رايتس ووتش في بيان الحوثيين في اليمن بالتسبب بمقتل عشرات المهاجرين الأفارقة حرقا في مارس ٢٠٢١ بعد استهداف مركز احتجاز في العاصمة اليمنية صنعاء، إثر إطلاق "مقذوفات" نحو مركز لاحتجاز المهاجرين، ما تسبب في اندلاع حريق في هذا المركز حيث كان المهاجرون يحتجون على ظروف إقامتهم ونقل مئات المهاجرين إلى المستشفيات للعلاج في حين فر آخرون إلى مناطق أخرى في البلاد كعدن.

إن الحوثيين عصابة مجرمة، احتلوا اليمن بالقوة ودمروا ممتلكاته ومواطنيه وشردوا أبناءه ونهبوا ممتلكاته، وأصبح اليمن اليوم يعاني سياسيا واقتصاديا وإنسانيا، حتى وصل إجرامهم للمهاجرين، من سجن وتعذيب وإحراق في مشاهد يندى لها الجبين. حيث أصدرت مجموعة من القرارات لهذه الوحشية من الميليشيات. وبهذا الخصوص استنكرت منظمة "هيومن رايتس ووتش" والتي تتهم ميليشيا الحوثي بالتسبب في وفاة العشرات من المهاجرين في صنعاء، كما تطالب الأمم المتحدة بإدراج هذه الأفعال المشينة ضمن التحقيقات الجارية في انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن.

وتطالب المنظمات الحقوقية التصديق على الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وقانون اللاجئين، بما فيها اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، والاتفاقية الدولية لعام ١٩٩٠ الخاصة بحماية

حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ تبنى القوانين والسياسات الوطنية ذات الصلة التي تحمي حقوق اللاجئين والمهاجرين؛ كما طالبت بتوفير القدرات الضرورية لتنفيذ الالتزامات القانونية والسياسات واتخاذ إجراءات عملية من أجل تطبيقها مناصرة ونشر الوعي لحماية حقوق الإنسان ولتغيير المفهوم الخاطئ بأن المهاجرين هم بالضرورة مجرمين؛ معاقبة مرتكبي الانتهاكات من خلال آليات قوية لإنفاذ القانون واستهداف المتاجرين بالبشر والمهربين وليس ضحاياهم.

جهود السعودية في مكافحة الهجرة غير الشرعية

منذ نهاية عام ٢٠٠٩ تضافرت عوامل على عرقلة الاتجاه المتزايد للهجرة ، حينما نشرت المملكة العربية السعودية قواتاً على الحدود اليمنية لمساعدة الحكومة اليمنية في قمع تمرد للحوثيين ، وقامت المملكة بإغلاق المؤقت للحدود مما أعاق شبكة التهريب القائمة على طول الطريق حتى نقطة البداية في الصومال ، وقللت من النشاط التهربى على الطريق المستخدم بشكل كبير من ميناء بوساسو وحتى السواحل الجنوبية لليمن.

كما يمثل اتفاق عام ٢٠١٩ المبرم بين المملكة العربية السعودية وحكومة إثيوبيا بشأن نظام توظيف عاملات المنازل وإتاحتها الهجرة الرسمية لـ ١٠٠ ألف من إثيوبيا إلى المملكة خطوة مشجعة نحو تسخير الفوائد الاقتصادية والإنمائية للهجرة، مع حماية المهاجرين.

كما أعلنت فيه المملكة عن تبرعها بمبلغ ٤٣٠ مليون دولار أميركي، لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية التي أعلنتها الأمم المتحدة لدعم اليمن لعام ٢٠٢١، متواصلاً مع وقوف المملكة منذ انقلاب الميليشيا الحوثية الإيرانية على الشرعية اليمنية.

خاتمة:

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الحقيقة هي معضلة خطيرة و قضية معقدة و شائكة في بنيتها و في سياقها لأنها ترتبط بعوامل متداخلة و ترجع في بعدها إلى تراكمات سياسية و اقتصادية و اجتماعية و حتى نفسية و أمنية ، فالهجرة غير الشرعية اليوم من الملفات الساخنة التي أثارت العديد من الجهود الدولية و الوطنية و الإقليمية من خلال القوانين الردعية و الإجراءات الأمنية التي اتخذتها الدول في سبيل تطويق هذا النزيف الذي نخر جسد الدول النامية المصدرة و الدول الغنية المستقبلية ، نتيجة للآثار و الانعكاسات الخطيرة منها الاتجار بالبشر و الجريمة غير المنظمة و غيرها.

النتائج

- أن المهاجرين واللاجئين قد يواجهون انتهاكات لحقوق الإنسان وحقوق العمل في بلدان المقصد النهائي. وقد يشمل ذلك العمل القسري؛ والاستغلال البدني والعاطفي والجنسي، والاحتجاز، وعدم دفع الأجور أو الترحيل القسري، بما لهم من عواقب وخيمة واضحة في حالة اللاجئين.
- تم تحديد افتقار المهاجرين وملتمسي اللجوء للوضع القانوني في بعض بلدان المقصد النهائي كأحد العوامل التي تساهم في ضعف وضعهم.
- أسهم زيادة المراقبة الحدودية على طول الطريق ساحل الحدودي إضافة الى تفشي وباء كورونا في انخفاض أعداد المهاجرين.
- يواجه المهاجرون أثناء سفرهم آثار الأزمات الإنسانية المتزامنة التي تؤثر على السكان المحليين في بلدان العبور، وغالباً ما تكون هذه الأزمات من بين أكثر الفئات ضعفاً.
- يشير برنامج الإغاثة الإنسانية لليمن لعام ٢٠١٨ إلى أن أكثر من ٢٢,٢ مليون شخص، بمن فيهم المهاجرون، بحاجة إلى مساعدات إنسانية منقذة للحياة.
- ويشهد البلد واحدة من أشد الأزمات الغذائية في العالم، حيث يواجه ١٧ مليون شخص انعدام الأمن الغذائي.
- استخدام هؤلاء من جانب "أنصار الله" في المناطق الشمالية في الحرب، ومن أكثر الجنسيات عددا والتي تمثل الغالبية من هؤلاء المهاجرين هي الجنسية الإثيوبية ثم الصومالية واللايترية، حيث يتم جلبهم عبر عمليات تهريب دولية غير شرعية.

التوصيات

- إدانة إنتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرين واللاجئين والتأكيد مجدداً على أهمية تمتع جميع البشر بحقوق الإنسان دون تمييز، وينبغي تشجيع الحكومات على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية حقوق المهاجرين واللاجئين، من خلال:
 - إقامة ورش عمل الخبراء ، قد تعزز الترابط الإقليمي وتساهم في تطوير استراتيجية إقليمية.
 - تشجيع البلدان على مواصلة مشاوراتها في قضايا الحماية الناجمة عن تدفقات الهجرة المختلطة عبر خليج عدن،
 - توفير مزيد من الدعم وزيادة المساعدات المقدمة للبلدان المستضيفة للاجئين والأشخاص النازحين داخلياً والمهاجرين في كل من منطقة القرن الأفريقي وفي اليمن.
 - يجب على بلدان المنشأ والعبور والمقصد اتخاذ إجراءات أكثر صرامة لمكافحة تهريب البشر والاتجار بهم، مع العمل في الوقت نفسه على حماية أولئك الذين يقعون ضحايا لمهربي البشر والمتاجرين بهم.
 - ينبغي للدول الساحلية التصديق على الاتفاقيات البحرية المتعلقة بالإنقاذ في عرض البحر وتأسيس/ أو تحسين قدراتها الخاصة بالبحث والإنقاذ.
 - ينبغي للمجتمع الدولي توفير الدعم المطلوب لحرس السواحل في بلدان المنطقة. ووجهت الدعوة للمنظمة البحرية الدولية لتقديم المساعدة التقنية المتاحة.
 - ينبغي السماح للمفوضية وغيرها من الوكالات المتخصصة الأخرى بالوصول إلى مرافق الاحتجاز لتحديد اللاجئين وغيرهم ممن يحتاجون إلى الحماية.
 - ينبغي وضع الآليات اللازمة للعودة الطوعية، بأمان وكرامة، على الوجه الأمثل استناداً إلى الاتفاقات الثنائية أو متعددة الأطراف.
- وفي النهاية توصي الدراسة أن تكون موقع معسكرات الإيواء في الجزر اليمنية مثل أرخبيل سقطرى بدلاً من تواجدها داخل مراكز المدن اليمنية لأن هذا الإجراء التحفظي سيعمل على حصر اللاجئين في منطقة محدودة فقط وخصوصاً في ظل الإشراف والرقابة الجادة من الجهات المعنية ومع العلم المسبق للمهاجرين الأفارقة بأن مصيرهم سيكون البقاء داخل تلك الجزر فإن ظاهرة التدفق سوف تتلاشى تدريجياً وتخف وسيتم التحفظ على النازحين حتى يتم معالجة أوضاعهم ومما لاشك فيه أن تواجد معسكرات إيواء اللاجئين داخل المدن اليمنية قد ساعد كثيراً على تشجيع تدفق الهجرة غيرالشرعية.

المراجع

- محمد ابراهيم ، الهجرة غير الشرعية و المشكلات الإجتماعية ، جامعة سبها ، المكتب العربي للحديث ، الإسكندرية ، ٢٠٠٨ ، ص ٥٤ .
- صفوت الديب ، نحو نظام إقليمي للأمن في البحر الأحمر ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢١٦ ، أبريل ٢٠١٩ م ، ص ١٦٠ - ١٦٨ .
- فاروق عبد الحميد الشهاوي ، الهجرة غير الشرعية ، رؤيا مستقبلية ، دار الفكر العربي ، الإسكندرية ، ٢٠٠٩ ، ص ٧٢-٨٩ .
- محمد أحمد أبوزيد : الهجرة غير الشرعية وأثرها على الامن القومي في ليبيا ، رسالة ماجستير جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٩ ، ص ٥٨-٦٣ .
- سالي هيلي: الصومال واليمن ، الارهاب وشبكات الظل ، ورقة موجزة معهد تشاتام هاوس ٢٠١١ ، ص ٨ .
- لطفي فؤاد نعمان ، الحوثيون من الفكرة الى التمدد ، مركز البحرين للدراسات ٢٠١٥ ، ص ٣ .
- بدر باجعيفر : أهداف الدور الايراني في اليمن ، مركز جامعة النجاح ٢٠٢١ ، ص ٣٩ .
- حسين العلوي ، المشكلة الجغرافية للجماعة الحوثية ، مجلة الكوفة ٢٠١٠ ، ص ١٤ .
- أحمد محمد: مستقبل الحركة الحوثية وسبل التعايش ، عالم الكتب اليمنية ، ٢٠١٢ م ، ص ٦٨ .
- عايدة العلي: الحوثيون في اليمن بين السياسة والواقع ، الطبعة الأولى ٢٠١٠ م ، ص ٢٠ .
- تقارير المنظمة الدولية للهجرة اليمن لعامي ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ .